خلال جلسة مجلس النواب أمس

الاستماع إلى ردود وزير الصحة حول اتساع رقعة الإصابة بالدودة الحلزونية

اطلع على جانب من تقرير لجنة تقنين أحكام الشريعة بشأن التعديلات في قانون الجرائم والعقوبات

إقرار إجراء الدراسة لمشروعي قانوني وقاية المجتمع من الإيدز وحماية المستهلك

صنعاء/سبأ:

أقر مجلس النواب إحالة مشروع قانون وقاية المجتمع من الإيدز وحماية حقوق المتعايشين مع الفيروس إلى لجنة الصحة العامة والسكان لدراسته وتقديم تقرير بنتائج ذلك إلى المجلس.

جرى ذلك في الجلسة التي عقدها مجلس النواب أمس برئاسة الأخ يحيى على الراعي ، رئيس المجلس ، وبعد أن استمع إلى رأي لجنة الشؤون الدستورية والقانونية بشأن جواز نظر المجلس في مشروع هذا القانون.

وبين تقرير اللجنة أن مشروع قانون الوقاية من الإيدز المقدم من النائبين عبدالباري دغيش وسنان عبدالولي العجي جاء وفقا للإجراءات والشروط الدستورية والقانونية وأن مشروع القانون لا يمثل أي تعارض أو مخالفة لأي من مواد الدستور والقوانين النافذة.

ويهدف مشروع القانون إلى تنسيق الجهود الرسمية وغير الرسمية للحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) وتوعية المجتمع بحقوق وواجبات المتعايشين مع الفيروس وتنمية الوعي الصحي ، ووضع ضوابط للوقاية من المرض وخاصة للفئات الأكثر عرضة للإصابة من الأطفال والنساء وتوفير العلاج والرعاية الطبية اللازمة لجميع المتعايشين مع الفيروس وتخفيف أثر المرض على المصابين وذويهم عن طريق الدعم النفسي والاجتماعي.

كما أقر مجلس النواب في هذه الجلسة إدراج مشروع قانون حماية المستهلك في جدول أعماله وذلك بعد استماعه إلى مذكرة الحكومة الخاصة بهذا الطلب.

واستمع المجلس إلى جانب من تقرير لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية عن القرار الجمهوري بالقانون رقم (12) لسنة 1994م بشأن الجرائم والعقوبات الذي أكدت فيه اللجنة على ان هذا القانون يسري على كافة الجرائم التي تقع في إقليم الدولة أيا كانت جنسية مرتكبها وتعد الجريمة مقترفة في إقليم الدولة إذا وقع فيه عمل من الأعمال المكونة لها ومتى وقعت الجريمة كلها أو بعضها في إقليم الدولة يسري هذا القانون على من ساهم فيها ولو وقعت مساهمته في الخارج.

كما اكدت اللجنة في تقريرها ان هذا القانون يسري على الجرائم التي تقع خارج إقليم الدولة وتختص المحاكم اليمنية بها وفقا لقانون الإجراءات الجزائية, ويطبق القانون النافذ وقت ارتكاب الجريمة على أنه إذا صدر قانون أو أكثر بعد وقوع الجريمة وقبل الفصل فيها بحكم بات يطبق أصلحها للمتهم وإذا صدر قانون بعد الحكم البات يجعل الفعل الذي حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهي آثاره الجزائية, ومع ذلك إذا صدر قانون بتجريم فعل أو امتناع أو بتشديد العقوبة المقررة له وكان ذلك في فترة محددة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون تطبيقه على ما وقع خلالها.

ولفتت اللجنة في تعديلاتها المطروحة على المشروع إلى أنه لا يسأل شخص عن جريمة يتطلب القانون لتمامها حدوث نتيجة معينة إلا إذا كان سلوكه فعلا أو امتناعا هو السبب في وقوع هذه النتيجة وتقوم رابطة السببية متى كان من المحتمل طبقا لما تجري عليه الأمور في الحياة عادة أن يكون سلوك الجاني سببا في وقوع النتيجة وما كان سببه منه فهدر على أن هذه الرابطة تنفي إذا تدخل عامل آخر يكون كافيا بذاته لإحداث النتيجة وعندئذ تقتصر مسؤولية الشخص عن سلوكه إذا كان القانون يجرمه مستقلا عن النتيجة ولا يسأل شخص عن جريمة إلا إذا ارتكبها عمدا أو خطأ.

من جهة اخرى استمع مجلس النواب إلى الرد التوضيحي للدكتور عبدالكريم راصع ، وزير الصحة العامة والسكان على استفسارات المجلس بشأن اتساع رقعة الإصابة بالدودة الحلزونية حيث قدم صورة موجزة بتعريف المرض وكيفية حدوث الإصابة والعوامل التي تساعد على تزايد الحالات والإجراءات المتخذة من قبل الوزارة ونتائج التحري حول هذا المرض.

واوضح الوزير راصع ، ان مرض داء النغف ينتج عن الإصابة بيرقات الذباب ، وان اتساع رقعة الإصابة بالدودة الحلزونية مشكلة تتعلق بصحة الحيوان، مشيرا إلى أن وزارة الصحة سجلت ست حالات فقط وعشر حالات اشتباه ، داعيا إلى تكثيف حملة الترصد الوبائي للكشف عن أي حالات أخرى والتحري عنها والقيام بالإجراءات اللازمة والتنسيق القطاعي لتحسين البيئة المحيطة بالمواطنين وتكثيف حملات التوعية البيئية عبر كافة وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية وتركيز خطباء المساجد في الوعظ والإرشاد بأهمية النظافة وتكثيف التوعية في المدارس حول أهمية النظافة للحماية من الأمراض الوبائية.

جلسة البرلمان حضرها الاخ خالد عبدالوهاب الشريف ، وزير شؤون مجلسي النواب والشورى وقد استهلها المجلس باستعراض محضره السابق ووافق عليه ، وسيواصل المجلس أعماله صباح يوم السبت المقبل بمشيئة الله تعالى.

الحوار حول الإصلاح السياسي

فيصل الصوفي

يشتغل مجلس الشورى هذه الأيام على مشروع التعديلات الدستورية التي اقترحها رئيس الجمهورية في المبادرة التي قدمها قبل أشهر للقوى السياسية، وفي ذلك الوقت كانت أحزاب (اللقاء المشترك) تغض الطرف عنها ثم لاحقاً هاجمتها ورفضتها رغم أن مشروع التعديلات الدستورية ينصب حول قضية مهمة وجوهرية هي الإصلاح السياسي واستحداث نظام حكم محلي واسع الصلاحيات وزيادة فرص النساء في المشاركة السياسية والحياة العامة، وهذه القضايا هي من مطالب هذه الأحزاب وكانت قد تبنتها في مشروعها الخاص بالإصلاح السياسي والوطني الذي أعلنته قبل أكثر من ثلاثة أعوام ثم نسيته، وهو يستحق نقدها ونسيانها لأنه يعتبر متخلفاً بالنظر إلى المضمون المتقدم لمبادرة الرئيس.

لأحزاب (اللقاء المشترك) كتلة كبيرة في مجلس الشورى الحالي الذي سيتحول إلى غرفة برلمانية ثانية بموجب تلك المبادرة أو مشروع التعديلات الدستورية، وهذه الكتلة تشارك الآن في النقاشات الجارية حول المشروع داخل المجلس، وهذا جيد قياساً إلى الكتلة النيابية التي تركت مجلس النواب بمجرد طرح مشروع تعديل قانون الانتخابات، وربما لن يتكرر الموقف عند انتقال مشروع التعديلات الدستورية إلى البرلمان بعد نحو شهر ونصف، لأن الأمر هذه المرة جلل كما يقول الفقهاء، ولابد أن تشارك في صياغة المواد المطلوب تعديلها كل القوى السياسية والمجتمع المدني وخبراء فقه الدساتير والقوانين، خاصة وأن لدى الجميع رغبة في إدخال إصلاحات سياسية على المؤسسات الدستورية القائمة، ورغبة عامة في الانتقال إلى نظام الحكم المحلي الذي يمكن الناس من اتخاذ القرارات التي تخص مجتمعاتهم المحلية.

النقاش الهادئ في مجلس الشورى حول مشروع التعديلات الدستورية ينبغي أن يستمر وأن تسود هذه الروح المنابر والأطر التي سينتقل إليها المشروع لاحقاً، أكانت هذه الأطر مؤسسات عامة أو هيئات حزبية أو مجالس محلية أو ندوات ولقاءات عامة وصولاً إلى مجلس النواب الذي سيقف أمام الصيغة قبل النهائية التي سيخلص إليها مجلس الشورى بعد اكتمال مهمته.. فهذا النقاش الهادئ والعقلاني سوف يجنبنا الأخطاء والإرباكات والخلافات التي كانت سائدة نهاية عام 2000م أثناء عرض مشروع التعديلات الدستورية، وأفضت إلى تعديلات كان بعضها غير موفق.

فيما أكد أعضاء المجلس ضرورة إشراك الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في إثراء المشروع

[14 أكتوبر] رصدت آراء بعض أعضاء مجلس الشورى أثناء مناقشتهم لمشروع التعديلات

واصل أعضاء مجلس الشورى أمس الاربعاء مناقشتهم لمشروع التعديلات الدستورية التي أحالها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية إلى المجلس المجلس دعر إلى ضرورة إشراك جميع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في إثراء هذا المشروع بالمقترحات التي في ضوئها سيتم تأسيس مجلس الأمة في اليمن وأكدوا أهمية تنظيم علاقة بين المجلسين (النواب والشورى) لتكون أكثر انسجاما...!! ولأهمية هذه النقاشات شهدت»14أكتوبر» يوم أمس جلسة نقاش ساخنة حول الموضوع والتقت بعدد من أعضاء المجلس الذين أدلوا بارائهم متفقين في بعضها ومختلفين في بعضها.. ونعرض هنا هذه الآراء..

صنعاء/تغطية / ذويزن مخشف

جانب من برنامج الرئيس

عضو مجلس الشورى:عبد السلام العنسي يرى أن التعديلات الدستورية في مجملها طيبة وفي حد ذاتها تنفيذ لأحد جوانب برنامج الرئيس الانتخابي الذي قضى تطوير النظام التشريعي في بلادنا لإيجاد غرفتين وإنما إدخال غرفة مجلس الشورى حيث تعطى له بعض الصلاحيات التشريعية والرقابية.

وأضاف العنسي أن جلسة أمس الأربعاء ركزت في النقاش على محورين أساسيين في مشروع التعديلات الدستورية وهما:موضوع تطوير السلطة التشريعية بأخذ نظام المجلسين.. والثاني توسيع صلاحيات الحكم المحلي..

تنصب في التعديلات خدمة الناس

أما عضو المجلس والسياسي المخضرم عبدالله غانم فقال:هناك أهمية كبيرة في مشروع التعديلات الدستورية بوصفه تجسيدا لما جاء في البرنامج الرئاسي ذلك البرنامج الذي أصبح وثيقة للتنفيذ بما أقرته الإرادة الشعبية في انتخابات الرئاسة في سبتمبر عام 2006م..وبموجب ذلك البرنامج نحن الآن نناقش هذا المشروع الذي يرتكز على موضوعين أساسيين:نظام السلطة التشريعية، فقد كان النظام سابقا قائما على مجلس واحد هو(مجلس النواب) ليصبح الآن مجلس الأمة..وعمليا سيصبح مجلس الشورى مشاركا كاملا في السلطة التشريعية وسينتقل من حيث تبويبه الدستوري إلى إطار السلطة التشريعية بدلا عن السلطة التنفيذية..وهذا الأمر يعني ترصين عملية التشريع وجعل القوانين أكثر موضوعية وعقلانية وقابلية للتطبيق استفادة من معرفته لكثير من الشعوب ما يقال عنهم حماسة الشباب وحكمة الشيوخ..وما يمكن القول إن التشريعات تكون أكثر موضوعية لأنها ممتلئة بحماس الشباب وحكمة الشيوخ في إطار المسيرة الطويلة لبناء الدولة الحديثة».

ويواصل عبدالله غانم حديثه قائلا»ركز مواد المشروع على الحكم المحلي لإرساء أسس دستورية لنظام الحكم المحلي ليوسع من دائرة المشاركة الشعبية ليس فقط على المستوى المركزي وإنما في المديريات والمحافظات ويؤكد نقل مزيد من الصلاحيات مما هو مركزي إلى السلطات المحلية المنتخبة..فقد عرف ناس جميعا ان النظام الإداري في اليمن قد عانى كثيرا من مشكلة المركزية الإدارية والمالية. فكانت هذه المركزي المالية والإدارية معيقة لكثير من خطوات التقدم التي يحتاجها الناس ومعيقة لكل الإمكانيات التي يطلبها الناس في وحداتهم الإدارية ما سبب الكثير من الضيق من عدم قدرتهم على بلوغها ».

وأعتبر غانم إن هذه التعديلات في هذا الجانب هي إنهاء لمضمون المركزية المتخلفة التي ستؤول بعد ذلك لمصلحة اللامركزية الإدارية والمالية وبذلك تنتقل الإمكانيات والصلاحيات والمسؤوليات إلى السلطة المحلية المنتخبة من الناس.. وقال غانم»بناء على هذا ستكون في المستقبل الانتخابات المحلية أكثر أهمية من الانتخابات البرلمانية فالناس يهمهم من يقدم لهم الخدمات في مساكنهم واحيائهم ويقف إلى جانبهم في كل الأحوال أكثر مما يهمهم انتخاب مره كل 6 سنوات أو 4 لمن يمثلهم بمجلس النواب. وبهذه الطريقة نحن نخطو خطوة كبيرة إلى الأمام صوب الاكتمال بناء الدولة اليمنية الحديثة كأحد أهداف الثورة اليمنية وهدف الشعب الحقيقي عندما حقق الوحدة اليمنية في 22 مايو «المسيرة والتقدم وأمل الشعوب تواقا إلى الجديد»..

وحول وجود قضايا أخرى في مشروع التعديل أكد غانم إن من أبرز تلك القضايا موضوع (موقع المرأة ونسبة ٪15) سيناقش المجلس هذا الموضوع هل هي كتمثيل معني بنص دستوري أو تضم إليه عبارات من الدستور؟.. أيهم أفضل بشأن صيغة هذه المادة؟.

ثم المسألة الثانية وهي نسبة» 5 ٪ « زيادة أو نقصان في عدد الدوائر الانتخابية هذه المسألة ما إذا كانت أصبحت بحاجة إلى إعادة النظر فالنسبة هذه معمولة منذ انتخابات «93» لذلك ينبغي تعديلها فقد زادت نسبة السكان وزاد عدد الناخبين في الدوائر الانتخابية حيث لم تعد نسبة «٪5» مطابقة للواقع ولكن النسبة الجديدة تكون بما يعني هل نذكرها في الدستور أو نتركها لقانون الانتخابات بحيث يجري تعديل هذه النسبة يجري تعديلها بين وقت وآخر..سنجري نقاشات مع متخصصين في المسائل السكانية والانتخابية ستبين لنا ما هو الشيء الأصح في معالجة هذه القضية..حتى الآن مشروع التعديل يطرح أنها لا تكون نصاً في الدستور وإنما يحيلها إلى قانون الانتخابات لكن ربما هذه الآراء يجري تعديلها عندما تعرض هذه القضية على المتخصصين الذين سينصحون أين توجد هذه النسبة وماهية مقدار الزيادة؟ أو النقصان في الاعتبار عند رسم حدود الدوائر الانتخابية سواء النيابية القادمة أو الانتخابات الأخرى..

قضايا أخرى نعتقد إنها ستعدل بشكل جدري وبعضها تشطب بسبب المناقشات وسوف تتواصل لتشمل مختلف فئات الشعب تمهيدا للمناقشة النهائية في النواب قبل العرض على الاستفتاء..

توسيع الحوار

عضو مجلس الشورى خالد الرويشان وزير الثقافة السابق أكد في لقائه مع»14أكتوبر» إن نقاش أعضاء مجلس الشورى حول التعديلات الدستورية ما زال في استهلاله الأول ونرى أن تكون هناك دعوى لمنظمات المجتمع المدني ويأخذ الحوار مجراه كي تتبين معالم التغييرات على الدستور.. قضية التغييرات على الدستور يجب أن تأخذ وقتها في الحوار والنقاش..

واستطرد قائلا»في اعتقادي أن النخبة المختارة في مجلس الشورى جديرة بأن تأخذ هذه المسألة بجدية..من الصعب أن نتحدث عن تفاصيل التغييرات في الوقت الحاضر لكن مشروع التعديلات الدستورية يحتاج إلى تعديلات أيضا للحوار فالمشروع بالطبع ليس مناسبا «100 ٪» لذلك فالمشروع يستحق التأمل والخروج بنتائج مهمة للتعديل»..

مواد..تسحب نفسها منذ الزمن

وتحدث أيضا عضو مجلس الشورى حاليا عبد الوهاب الروحاني فقال:

من حيث المبدأ فالتعديلات هي هامة جدا..ولكن لم تشتمل على تعديلات جوهرية في بعض المواد..فهناك مواد لا تزال تسحب نفسها منذ الإعلان الدستوري الأول للثورة حتى اللحظة..فمنذ مرور «47» عاما على الثورة شرط عضو مجلس النواب أن يكون مجيدا للقراءة والكتابة فبهذا الأمر نكرس مفهوم الأمية وكأننا نشرع أيضا سياسة تجهيل في البلاد..هناك تداخلات غير واضحة في اختصاصات مجلس النواب ومجلس الشورى وبعض المواد حجبت أيضا عن مجلس الأمة الذي يضم مجلسي النواب والشورى أهم اختصاصاته بعض المشاريع أو الآراء فيما يتعلق مثلا بالموازنة العامة.. مجلس الأمة يضم كوكبة من المنتخبين والحكماء وذوي الكفاءات لا يأخذ برأيهم في تعديل الموازنات التي تقدم للمجلس لإقرارها أو لا يأخذ برأيه في تعديل بعض البيانات التي تقدمها الحكومة..إذ يرى مشروع التعديلات الدستورية في هذه الحالة إن الحكومة هي من لها الحق في تعديل الموازنات إذا ما هو دور مجلس الأمة وأعضائه في ذلك إذ كان قد حجب عنهم حق التعديل في نصوص هامة وجوهرية متعلقة بالمال العام لان المال هو أساس تحريك مؤسسات الدولة. الأمة هو دور رقابي في الأساس وهو من يجب أن يمنح الثقة وهو من يسحبها في كل المجالات.

وكانت نقاشات أعضاء مجلس الشورى يوم أمس الأربعاء تركزت فيما يبدو على المواد المستهدفة في التعديل ومن أبرزها تلك المتعلقة بدور مجلسي الشورى والنواب في إطار السلطة التشريعية الجديدة وبالعلاقة بين المجلسين.

وفي طرحه ملاحظات حول التعديلات أبدى عضو المجلس علي لطف الثور في بداية حديثه عدم رضاه بإخضاع الدستور في كل حين إلى تعديلات ثم انتقد اقتصار وظيفة مجلس الشورى في مشروع التعديلات على الصحافة وتجربة المجالس المحلية وقال»أن صورة مشروع للتعديلات غير صحيحة و لا تتناسب مع الأوضاع التي يعيشها البلد حاليا».

وفي المقابل قال الدكتور عبد الوهاب راوح أن مشروع التعديلات منح الغرفة الثانية(مجلس الشورى) صلاحيات دستورية ٪100.. كما أعطى الدستور ذلك الحق للغرفة الأولى(مجلس النواب) المنتخب من قبل الشعب.

وأكد راوح أنه ومع ذلك فإن الأمر سيولد نزاعا في الاختصاصات بين المجلسين.وأضاف»إن ذهاب القانون من مجلس النواب بعد أن قال فيه كلمته إلى مجلس الشورى ومجلس الأمة يقلل من أهمية مجلس النواب وسيؤدي إلى صراع بين المجلسين».

خالدالرويشان

عبد السلام العنسي

عبدالله غانم

عبد الوهاب الروحاني

عبد السلام العنسي :

مجمل التعديلات طيبة وتأتي تنفيذاً لبرنامج الرئيس

عبدالله غانم:

التعديلات إنهاء لمضمون المركزية المتخلفة و خطوة كبير صوب بناء الدولة اليمنية

خالد الرويشان :

مشروع التعديلات يحتاج إلى حوار أطول

عبدالوهاب الروحاني :

المشروع لم يشتمل على تعديلات جوهرية في بعض مواده